الألفاظ المَلحونة في كتاب (قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل) للمُحِبِّي (ت1111هـ)، دراسة تحليلية

د. مهدي عباس إبراهيم	قسم اللغة العربية/ كلية التربيّة ابن رشد للعلوم الإنسانيّة/ جامعة بغداد.
Mahdi.Abbas2203p@ircoedu.uobaghdad.edu.iq	
أ. د. علاوي سادر جازع	قسم اللغة العربية/ كلية التربيّة ابن رشد للعلوم الإنسانيّة/ جامعة بغداد.
Allewi.sadir@ircoedu.uobaghdad.edu.iq	

المُلَخص:

يتناول هذا البحث الألفاظ التي وُصفت باللّحن أو الخَطَأ في كتاب (قصد السبيل)، أو أَنَّ مضمون كلام المُحبّي يُوحي بأَنَّها من اللَّحْن، حيث يُسلط هذا البحث الضَّوء على مُصطلح (اللَّحن)، في اللغة والاصطلاح، وهل ثَمّة اختلاف بين (اللَّحن)، و(الخَطَأ)؟ ويسلط الضَّوء أَيضًا على الألفاظ الملحونة، ووضعها في مكانها الصحيح في اللغة، وهل كُلّ ما وُصف باللَّحن أو الخَطَأ في كتاب قصد السبيل يُعَدُّ لَحنًا، أو أَنَّ المُحِبّي كانَ مُتوهمًا أو مُخطئًا في إصدار هذا الحكم على هذه الألفاظ، وأَنَّها صحيحة فصيحة، هذا ما سنعرفه من خلال هذه الورقة البحثيّة، وذلك بالرّجوع إلى كُتب اللغة من مُعجماتٍ وغيرها.

الكلمات المفتاحية: اللَّحن، الخَطَأ، قصد السبيل، المُحبّي.

The Melodic Expressions in the Book (Qasd al-Sabil fima fi al-Lughah al-'Arabiyyah min al-Dakhil) by al-Muhibbi (d. 1111 AH): An Analytical Study.

prof. Dr. Alawi Sader Jaza.
Department of Arabic Language / College of Education Ibn Rushd for Human Sciences / University of Baghdad.
Mahdi Abbas Ibrahim.
Department of Arabic Language / College of Education Ibn Rushd for Human Sciences / University of Baghdad.

Abstract

This research deals with the words that were described as grammatically incorrect wrong in the book (Qasd al-Sabil), or that the content of al-Muhibbi's words suggests that they are grammatically incorrect. This research sheds light on the term (grammatical error), in language and terminology, and whether there is a difference between (grammatical error) and (wrong). It also sheds light on the grammatically incorrect words, and their correct place in the language, and whether everything that was described as grammatically incorrect or wrong in the book Qasd al-Sabil is considered a grammatical error, or whether al-Muhibbi was mistaken or wrong in issuing this judgment on these words, and that they are correct and eloquent. This is what we will know through this research paper, by referring to language book, dictionaries and others.

Keywords: The melody, the mistake, Qasd al-Sabil, al-Muhibbi.

المُقدّمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المَبعوثِ رحمةً للعالمين، نبيّنا مُحمّدٍ وعلى آله وصحبه وسَلّم.

أَمَّا بعد؛

فقد شاعت في العربيّة أَخطاء كثيرة، فاهتمَّ عدد من العلماء - قديمًا وحديثًا - بجمعها وتصنيفها، والتنبيه عليها، والإرشاد إلى الصَّواب فيها، وإِنَّ أصحاب المُعجمات كانوا حريصين كُلّ الحرص على أَنْ يَضُمّوا في معجماتهم كلّ ما هو فصيح، ولكنَّهم أوردوا في معجماتهم أَلفاظًا من كلام العَامّة، لِيُبَيّنوا خَطأها ويميزوها من كلام العرب الفصيح، ويُوضحوا الصَّواب إزاء الخَطأ. وقد أُلِفت في ذلك كُتب، منها كتاب (ما تلحن فيه العَامّة) للكسائيّ (ت189ه)، و(إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت (ت244ه)، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت276ه)، و(إصلاح غلط المُحَدِّثين) للخطابي (ت388ه)، و(تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لأبي حفص الصقليّ (ت501ه)، و(دُرّة الغواص في أوهام الخواص) للحريريّ (ت516ه)، وغيرها. وإِنَّ من أَسباب الخطأ في اللغة: ضعف المَلَكة اللُّغوية، وغلبة اللهجات العَامّيّة على الفصحى، واختلاط العرب بالأعاجم من أهل أوربا عن طريق التجارة والثقافة والاستعمار، وعدم ممارسة القراءة، وقلة الاهتمام بتعلم قواعد اللغة.

واقتضت طبيعة البحث أَنْ يكون على ثلاثة مباحث، يسبقها مُلخص للبحث، ومقدّمة، وتختمها خاتمة، أَمَّا المبحث الأول فعنوانه: اللَّحن لُغةً واصطلاحًا، وأَمَّا المبحث الثَّاني فعنوانه: اللَّحن بالأسماء، وأَمَّا المبحث الثَّالث فعوانه: اللَّحن بالأفعال، وأَمَّا الخاتمة ففيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

المَبحث الأول: اللَّحْن لُغة واصطلاحًا:

❖ اللَّحْن: لُغةً:

(اللَّحْن) مصدرٌ للفعل الثلاثي (لَحَنَ، يَلْحَن)، والمُرادُ به: الميل، نحو: لَحَنَ إليه بِقوله، أَيّ: مالَ إليه (ينظر: الفراهيدي، ج3/ص229). ويُرادُ به أَيضًا: المَعنى، وفُسِّر به قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُم في لَحْنِ القول﴾ (سورة محمد:30). أَيّ: في معنى القول (ينظر: أبو عبيد، 1964م، ج2/ص233)، و(الأنباري، 1992م، ج1/ص306). واللَّحْن - أَيضًا - اللغة، نحو: تَكَلَّمَ فُلانٌ بِلَحْنِه، أي: بِلُغَته (ينظر: كراع، 1988م، ص322). ومن ذلك أَيضًا قَول عمر بن الْخطاب (رضي الله عنه): ((تعلمُوا الفِقْهَ والفرائضَ واللَّحْن كَمَا تتعلمون الْقُرْآن)). فاللّحن هنا بمعنى: اللُّغَة. وقولهم: نزل الْقُرْآن بلَحْنِ قُرَيْش. أَيّ: بلغتهَا، واللَّحْن تَرْجِيع الصَّوْت بالحزن بِالْقُرْآنِ، واللَّحْن أَيضًا في الغناء، وهو تمطيط الصَّوت بالغناء (ينظر: أبو عمر الزاهد، ص132).

❖ اللَّحْن: اصطلاحًا:

هو "تركُ الصَّواب في القراءة" (الفراهيدي، ج3/ص230). وهو "الخَطَأ في الكلام" (أبو عبيد، 1964، ج2/ص233). وهو من الأَضداد، فيُقال للخَطَأ وللصَّواب: لَحْنٌ، ففي معنى الصَّواب، قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ (سورة محمد: 30). أَيّ: في صواب القول وصِحّته. وعن ابن الأعرابي أَنَّه يُقال: لَحَن الرَّجُل يَلْحَن لَحْنًا، إِذا أَخطأ، ولَحَن يَلْحَن إِذا أَصاب. وفي حديث عمر (رضي الله عنه)، قال: ((تعلَّموا الفرائض والسُّنّة واللَّحْن؛ كما تتعلمونَ القرآن)). فيجوز أَن يكون اللَّحْن هنا الصَّوَاب؛ ويجوز أَن يكون الخطأ، يُعرَف فَيُتَجَنَّب (ينظر: الأنباري، 1987م، ص238، 239). واللَّحْن هو صرفُ الكلامِ عن جِهته، ثمَّ صَار اسما لَازِما لمُخَالفَة

الْإِعْرَاب، وَالْخَطَأ هو خلافُ المَقصود، والفرق بينهما هو أَنَّ الخَطَأ يكونُ فِي القَوْل وَالفِعْل، تقول: أَخْطَأَ في قوله، وتقول: أَخْطَأَ في فعله، بينما اللَّحْن لَا يكون إِلَّا فِي القَوْل، تقول: لَحَنَ فِي كَلَامه، وَلَا يُقال: لَحَنَ فِي فعله (ينظر: العسكري، ج1/ص55).

وقيل: إِنَّ اللفظ المَلحون، هو اللفظ الذي دخلَ عليه تغيير صَوتيّ انحرف به عن الفصيح (ينظر: ظاظا، 1971م، ص80).

إِذن: اللَّحن هو خلافُ الفصيح، والفرق بينه وبين الخَطأ، هو أَنَّ الخَطأ يكون في القول والفعل، واللحن لا يكون إلا في القول.

المَبحث الثَّاني: اللَّحْن بالأسماء:

1ـ البَقَّال:

ذكرَ المُحبيّ أَنَّ "البَقَّال: بَيَّاعُ الأَطْعِمَة، عَامِّيَّة، والصَّحِيح البَدَّال" (المحبي، 1994م، ج1/ص292).

(البَقَّال)، و(البَدَّال) على وزن (فَعَّال)، و(فَعَّال) من أوزان صِيغ المُبَالغة، هذا يعني أَنَّ (البَقَّال)، أو (البَدَّال)، هو الذي يبيع الأَطعمة على وجه الكثرة والمُبالغة. ونُقِلَ عن أبي الهيثم أَنَّ "الْعَرَب تَقول للَّذي يَبِيع كل شَيْء من المأكولات: بَدّال... والعامة تَقول: بَقَّال" (الأزهري، 2001م، ج14/ص94)، و(ابن منظور،1414ه، ج11/ص48). وقيل: إِنَّ البَقَّال هو مَنْ يَبيع البَقل (ينظر: الحميري،1999م، ج1/ص591). هذا يعني أَنَّه سُمّي بقَّالًا، لِبَيْعِهِ البَقل أو البُقُول.

وذكر الفيروزآبادي (ت817ه) أَنَّهم يقولون لِبَيَّاع المَأكولات أو الأَطعمة: بَقَّال، وهي كلمة عَامّيَّة، والصَحيح: (البَدَّال) (ينظر: الفيروآبادي، 2005م، ص965، 967).

وفَسَّر الكَفوي (ت1094ه) (البَدَّال) بـ(البَقَّال) (ينظر: الكفوي، ص250).
وَنُقِلَ عن ابن السَّمعانيّ أَنَّه قال: إِنَّ (البَقَّال) "هُوَ مَن يبيعُ اليابِسَ مِن الْفَاكِهَة، عامِيَّةٌ، والصَّحِيحُ: البَدَّالُ، بِالدَّال" (الزَّبيديّ، ج28/ص102). وجاء نقلًا عن أبي حاتِم أَنَّه سُمِّيَ (البَدَّال) بَدَّالًا لِأَنَّهُ يُبَدِّلُ بَيعًا ببَيعٍ، فيبيعُ اليومَ شَيْئًا وَغدًا شَيْئًا آخَر (ينظر: الزَّبيديّ، ج28/ص67). وقيل: "(البَدَّال): الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَالٌ إِلا بِقَدْرِ مَا يَشْتَرِي بِهِ شَيْئًا، فإِذا بَاعَهُ اشْتَرَى بِهِ بَدَلًا مِنْهُ، يُسَمَّى بَدَّالًا" (ابن منظور، 1414ه، ج11/ص50).
أَمَّا مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد توسع في معنى (البَقَّال) ليشمل بائِع البُقُول وغيرها، حيثُ قال: "البَقَّال: بائِع البُقُول ونحوها" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج1/ص66).
وذكر الدكتور أحمد مختار عمر (ت1424ه) أَنَّ "(البدّال) هو بائع السلع المنزلية، والمأكولات غير المطهوة كالعسل والجبن والخبز والحلوى وغيرها، أَمَّا (البَقَّال) فهو بائع البُقُول، أي الخضر، أو اليابس من الفاكهة ويصح التوسع في معناه، ليشمل غيرها كذلك، والأكثر شيوعًا في لغة العصر الحديث هو (بَقَّال) بمعناه الواسع" (مختار عمر، 2008م، ج1/ص188).
والمَعْروف عندنا أَنَّ (البَقَّال) هو مَنْ يَبيع البُقُول، والفَاكهة، والخُضَر.
ويُمكن القول: إِنَّ العرب استعملت (بَدَّال) للذي يبيع المأكولات أو الأَطعمة، ثُمَّ خصصوا الدلالة فقالوا للذي يَبيع البُقُول: (بَقَّالًا)، نِسبةً إلى البُقُول التي يَبيعُها، ثُمَّ توسعت تلك الدلالة فَشَملت بائع الفاكهة والخُضر. ورُبَّما أُبدلت الدَّال في (بَدَّال)، قافًا، فأصبحت (بَقَّال)، على الرَّغم مِن تَباعدِهما في المَخرج، فالدَّال نِطْعِية، عند الخليل (ت170ه)، والقاف لَهَوِيّة (ينظر: الفراهيدي، ج1/ص58)، ولكنَّهما اتفقا في صفة الجَهْر، والشِّدّة، والانفتاح (ينظر: سيبويه، 1988م، ج4/ص434، 436)، و(ابن يعيش،

2001م، ج5/ص522)، والقلقلة، والإصمات (ينظر: ابن يعيش، 2001م، ج5/ص522). ونظير ذلك ما وردَ في المُعجمات، فقالوا: خَطِيبٌ مِصْقَع، إذا كانَ بَليغًا (ينظر: الفراهيدي، ج1/ص129)، و(الجوهري، 1987م، ج3/ص1244)، و(ابن فارس، 1986م، ص537)، وقالوا أَيضًا: خطيبٌ مِصْدَع، إذا كان بليغًا (ينظر: ابن دريد، 1987، ج2/ص654)، و(ابن سيده، 2000م، ج1/ص427)، و(ابن منظور، 1414ه، ج8/ص197). وأورد ذلك أَيضًا أبو الطيب اللغوي (ت351ه) في باب الإبدال بين الدَّال والقاف، وأوردَ أَيضًا أَلفاظًا أُخَر، حصلَ فيها إبدال بين (الدَّال)، و(القاف)، وهي: قولهم: رَمَاهُ فأَدْعَصَهُ، وأَقْعَصَهُ، إذا أَصَابَ مَقْتَلَهُ. والسَّهْوَد، والسَّهْوَق: الطَّويل (ينظر: أبو الطيب، 1961م، ص384). إذن كلمة (البَقَّال) فصيحة، وهي أَكثر شيوعًا في عصرنا الحديث.

2ـ الحَفَر:

قالَ المُحبيّ: "في أَسْنَانِهِ حَفَر: بالتَّحريك، والصَّواب: تسكين الفاء" (المحبي، 1994م، ج1/ص436). هذا يعني أَنَّ القول: (في أَسنَانه حَفَرٌ) بفتح الفاء، خطأٌ، والصواب: (حَفْرٌ) بسكون الفاء.

(الحَفَر) بفتح الفاء، مصدر (حَفِرَ)، نحو: حَفِرَت أَسْنَانُه حَفَرًا، و(الحَفْر) بسكون الفاء، مصدر (حَفَرَ)، نحو: حَفَرَت أَسْنَانه تَحْفِرُ حَفْرًا. و(الحَفْر)، و(الحَفَر) لُغَتَانِ، وهو ما يَلْزَقُ بالأسنان من ظاهِرٍ وباطِنٍ (ينظر: الفراهيديّ، ج3/ص212)، أو هو فَسَادٌ في أُصول الأَسنان (ينظر: ابن قتيبة، ص381)، وقيل: "هُوَ أَنْ يَحْفِرَ القَلَحُ أُصُولَ الْأَسْنَان بَيْنَ اللثة وأَصْلِ السنّ من ظَاهِرٍ وبَاطِنٍ يُلِحُّ على العَظْمِ حَتَّى يَتَقَشَّر العظْمُ إِنْ لَمْ يُدْرَكْ سَرِيعًا" (الأزهري، 2001م، ج5/ص14).

وذكرَ ابن السِّكّيت أَنَّ (حَفْر) بسكون الفاء، في قولهم: (بأَسْنَانِهِ حَفْرٌ)، أَفصحُ من (حَفَر) بفتح الفاء، و(حَفَرٌ) بالفتح، لُغةُ بني أَسد (ينظر: ابن السكيت، 2002م، ص136).

وأَشَارَ ابن قتيبة إلى أَنَّ (حَفَر) بالفتح، لُغةٌ رَديئة، واللغة الجيدة هي (حَفْرٌ) بسكون الفاء (ينظر: ابن قتيبة، ص381).

وَذَكَرَ اللغتين (الحَفْر)، و(الحَفَر)، ابن دريد (ت321ه)، والأزهري (ت370ه) نقلًا عن شَمِر، والصاحب بن عَبَّاد (ت385ه)، وابن سيده (ت458ه) نقلًا عن ابن الأعرابي، ولَمْ يُشِيروا إلى أَيّ اللغتين أَفصح وأَجود (ينظر: ابن دريد، 1987م، ج1/ص518)، و(الأزهري، 2001م، ج5/ص23)، و(ابن عبّاد، 1994م، ج3/ص84)، و(ابن سيده، 1996م، ج4/ص407).

وذكر ابن دُرُسْتَوَيه (ت347ه) أَنَّ (الحَفْر)، و(الحَفَر)، لُغَتَانِ مثل: (شَعْرٌ وشَعَرٌ)، و(نَهْرٌ ونَهَرٌ)، والمعنى فيهما مختلف؛ فـ(الحَفْر) بسكون الفاء، مصدرُ فعلٍ متعدٍ، وهو (حَفَرَهُ يَحْفِره حَفْرًا)، أَيّ: أَنَّ الذي حَفَرَ أَسْنَانَهُ إِنَّما هو كِبَرُ السِّنّ أو دَوَام القَلَح، أو آفة لحقتها. وأَمَّا (الحَفَر) بالفتح، فمصدرُ فعلٍ لازمٍ، نحو: (حَفِرَتْ سِنُّهُ حَفَرًا)، كأنه بمعنى الانفعال، وكلُّ واحدٍ منهما جيدٌ في معناه (ينظر: ابن درستويه، 1998م، ص472). والقياس في (فَعَلَ يَفْعِلُ) و(فَعِلَ يَفْعَلُ) المتعديان، أَنْ يَجِيء مصدرهما على (فَعْل) بسكون العين، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وحَمِدَهُ حَمْدًا، وهو الأَصل، وعليه القياس. ويَجيء أَيضًا على (فَعَل) بالفتح، نحو: سَرَقَ يَسْرِقُ سَرَقًا، وغَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا، وعَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا. أَمَّا (فَعَلَ) اللازم، فقد جاءت بعض مصادره على مصادر المتعدي، فقالوا: حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا، وعَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا. و(فَعِلَ) اللازم، قياس مصدره (فَعَلٌ) بالفتح، نحو: فَرِحَ فَرَحًا، وغَضِبَ غَضَبًا، وبَطِرَ بَطَرًا، وقد يُخَالف فَيَجيء مصدره على (فَعْل) بسكون العين، نحو: ضَحِكَ

ضَـحْكًا، ولَعِـبَ لَعْبًا، وحَـرِدَ حَـرْدًا (ينظـر: ابـن يعـيش، 2001م، ج4/ص47، 49، 50، 51).

وأَشَـار الجـوهري (ت393ه) إلـى أَنَّ (الحَفْـر)، و(الحَفَـر)، لُغَتَـانِ، و(الحَفَـر) بـالفتح، لُغـة بنـي أَسـد، وهـي لُغـةٌ رديئـة (ينظـر: الجـوهري، 1987م، ج2/ص635).

وأَوردَ الزَّبيـدي (ت1205ه) أَنَّـه يُقَـال فـي مصـدر الفعـل (حَفِـرَ) بكسـر الفـاء: (حَفْـرًا وحَفَـرًا)، بسـكون الفـاء وفتحهـا، فتقـول: حَفِـرَت أَسْـنَانُه حَفْـرًا وحَفَـرًا (ينظر: الزَّبيديّ، ج11/ص61).

يَتَّضح مِمَّا تقدم أَنَّه يجوز القـول: (فـي أَسْـنَانِهِ حَفَـرٌ) بالفتح، وليـسَ خَطَـأً كمـا ذهب المُحبي، وليست لغةً رديئة، كما أَشَارَ إلى ذلك عددٌ من أَئمة اللغة، بل هـي لُغـةٌ فصيحة (لُغة بني أَسـد)، ولهـا توجيـه قياسـي بصـفتها مصـدرًا لفعـل لازم، وهـو (حَفِـرَ)، كقولنـا: (حَفِـرَتْ أَسـنانه حَفَـرًا)، وأَنَّ أَغلـبَ أَئمـةِ اللغـة ذَكَـرُوا هـذا القـول بـاللغتين: (فـي أَسـنانه حَفْـرٌ وحَفَـرٌ)، ولَـمْ يُميّزُوا لُغـةً علـى أُخرى.

3ـ الرُّصْغ:

ذكـرَ المُحبـيّ أَنَّ "الرُّصْـغ: بالصَّـاد، عامِيَّـة، والصَّـواب: بالسِّـين" (المُحبـيّ، 1994م، ج2/ص67). ولـمْ يُفسر المُحبي (الرُّصْغ)، أو (الرُّسْغ)، وهـو عَظْـمُ الحـافر (ينظـر: الفراهيـدي، ج4/ص372)، وهـو "رُسْـغ الدّابّـة وَغَيـره، وَهُـوَ مَوْصِـل الوظيـف بالحـافر مـن ذَوَات الْأَرْبَـع، وَمـن النَّـاس مَوْصِـل الْكَـفّ بالذّراع" (ابن دريد، 1987م، ج2/ص739).

(الصَّاد)، و(السِّين)، من الحروف المُتقاربة المَخَارج، مخرجهمـا عنـد الخليـل مـن أَسَـلة اللسـان، وهـي مُسـتدَقّ طـرف اللسـان (ينظـر: الفراهيـدي، ج1/ص58)، وعنـد سـيبويه (ت180ه) مِمّـا بـين طـرف اللسـان وفويـق الثنايـا

(ينظر: سيبويه، 1988م، ج4/ص433)، وعند المحدثين أَسْنَانيّة لثوية (ينظر: عبد التواب، 1977م، ص31)، ويُجمع بينهما من الصفات، الهَمس، والرَّخاوة (ينظر: سيبويه، 1988م، ج4/ص434، 435)، و(ابن يعيش، 2001م، ج5/ص522)، والصفير، والإصمات (ينظر: ابن يعيش، 2001م، ج5/ص522). بناءً على ما تقدم، يُمكن القول: إِنَّه حصل إِبدال بين السين والصَّاد، في كلمتي (الرُّسْغ)، و(الرُّصْغ)، فوحدة المخرج هي ما أدَّت إلى جواز وقوع الإبدال بَينهما، لأنَّ التَّقاربَ في المخرج بين الحروف هو مَيدان الإبدال اللغوي، وهو - غالبًا - مذهب اللغويين الأقدمين، ومذهب الكثير من الدارسين (ينظر: عبد العال، ج1/ص42)، أو إِنَّ (الرُّصْغ) لُغةٌ في (الرُّسْغ)، كما أَشَارَ إلى ذلك عددٌ من أَئمة اللغة، منهم: الخليل، وابن سيده، وابن منظور (ت711ه) (ينظر: الفراهيدي، ج4/ص372)، و(ابن سيده، 2000م، ج5/ص422)، و(ابن منظور، 1414ه، ج8/ص428). وأوردَ ابن السكيت، وابن دريد، وسَلَمة العوتبي (ت511ه) (الرُّسْغ)، و(الرُّصْغ)، بالسِّين والصَّاد، إلا أَنَّ سَلَمة أَشَارَ إلى أَنَّ (الرُّسْغ) بالسِّين أَفصح (ينظر: ابن السكيت، ص42)، و(ابن دريد، 1987م، ج2/ص739)، و(العوتبي، 1999م، ج1/ص238). وذكر ابن قتيبة: هو(الرُّسْغ) بالسِّين، لا بالصَّاد (ابن قتيبة، ص386). ورَدَّ ابن السِّيد البطليوسي (ت521ه) على قول ابن قتيبة، حيث ذكرَ أَنَّ النَّحويين قد أَجازُوا أَنَّ كلَّ (سين)، وقعت بعدها (غين)، أو(خاء)، أو(قاف) أو(طاء) أن تُبْدَلَ صادًا، بشرط أَنْ تكون السِّين هي الأَصل، فإنْ كانت الصَّاد هي الأصل لَمْ يَجز أن تقلب سينًا، نحو: (سخرت منه)، و(صخرت)، و(بسطة)، و(بصطة) فمتى رأيت من هذا النوع ما يقال بالصاد والسين، فاعلم أن السين هي الأصل، لأن الأضعف، وهو (السِّين) يُرد إلى الأقوى، وهو (الصَّاد)، ولا يرد الأقوى إلى الأضعف، لأَنَّ (الصَّاد)

حرفٌ مُستعلٍ، و(السين) حرفٌ مُسْتَسْفِل، فَثَقُلَ عليهم الاستعلاء بعدَ التَّسَفُّل لِما فيه من الكُلفة، فإذا تقدَّمَ حرف الاستعلاء لَمْ يُكْرَه وقوع السِّين بعده، لأَنَّه كالانحدار من العُلوّ، وذلك خفيفٌ لا كلفةَ فيه، وهذا هو الذي يجوز القياس عليه، وأمَّا ما عدا ذلك، فيُوقَفُ فيه عندَ السَّماع (ينظر: البطليوسيّ، 1996م، ج2/ص196، 197)، و(البطليوسيّ، ص709، 710). ونظير ذلك في العربية كثير، ومنه: القُعَاص، والقُعَاس: وهو داءٌ يأخذُ في الصَّدْر. وخطيبٌ مِصْقَع، ومِسْقَع: أيّ: بليغ. ورَصَعَت عينُ الرّجل، ورسَعَت: إذا فَسَدَت. والصَّلْهَب، والسَّلْهَب: الطويل (ينظر: البطليوسيّ، ص700، 701، 703).

يَتَّضح مِمَّا تقدم أَنَّ (الرُّصْغ)، كلمة فصيحة، وليس كما ذهب ابن قتيبة، إلى أَنَّ الصَّواب (الرُّسْغ) بالسِّين، وتَبعه في ذلك المُحبي، فالكلمتان فصيحتان، والأصل (الرُّسْغ) بالسين، ثُمَّ أُبْدِلَت السين صَادًا، فأَصبحت (الرُّصْغ)، أو أَنَّ (الرُّصْغ) لُغةٌ في (الرُّسْغ).

4ـ المَشْوَرَة:

ذكرَ المُحبيّ أَنَّ "المَشْوَرَة: بفتحتين بينهما سكون، لَحْنٌ، قالَهُ غيرُ واحد، وقالَ ابن يعيش (ت643ه): مِمَّا شَذَّ مَكْوَزَة، ومَدْيَن، في الأَعلام، والقياس: مَكَازَة، وقالوا في غير العَلَم: (مَشْوَرَة)، وهي (مَفْعَلَةٌ)، من (الشُّورَى)، مِن (شاوَرْتُ في الأمر)، يُقال: (مَشْوَرَةٌ)، و(مَشُورَةٌ)، فـ(مَشُورَةٌ)، على القياس بنقل الضَّمّة إلى الشين، و(مَشْوَرَةٌ) شاذّ، والقياس: (مَشَارَةٌ) كـ(مَقالَةٍ) و(مَقَامَة)، وقالوا: مَصْيَدة، ومَقْوَدة مثله، وكانَ المبرّد لا يجعل ذلك من الشَّاذّ في الأعلام" (المُحبيّ، 1994م، ج2/ص473)، و(ينظر: ابن يعيش، 2001م، ج5/ ص460، 461).

(المَشْوَرَة)، بفتح الميم والواو، وسكون الشين، على وزن (مَفْعَلَة)، ذكرها عددٌ من أَئِمة اللغة ولَمْ يُشيروا إلى أَنَّها لَحنٌ، ولَمْ يُنكروها، ومِن هؤلاءِ اللغويين الخليل، فقد ذكرَ أَنَّ (المَشْوَرَة) على وزن (مَفْعَلَة)، مُشتقة من الإشارة، أي: أَشَرْتُ عليهم بكذا، ويُقال أَيضًا: مَشُورَة (ينظر: الفراهيديّ، ج6/ص281). و(مَشُوْرَة)، أَصلُها (مَشْوُرَة)، بِضَمّ الواو، على وزن (مَفْعُلَة)، فَنُقِلَت حركة الواو إلى الشِّين، وسُكِّنت الواو، فقيل: مَشُوْرَة (ينظر: الحريريّ، 1998م، ص29)، و(الحميريّ، 1999م، ج6/ص3579). والزَّجاج (ت311ه) فقد ذكرَ أَنَّه "يُقَال: شَاوَرْتُ الرَّجلَ مُشَاوَرةً وشِوارًا، وما يكون من ذلك فاسمه المَشُورَة، وبعضهم يقول المَشْوَرة" (الزَّجَّاج، 1988م، ج1/ص485). وذكرَ الفارابيّ (ت350ه) أَنَّ "(المَشْوَرة): لُغةٌ من المَشُورة" (الفارابيّ، 2003م، ج3/ص350). ونقل الأزهري عن ابن السِّكّيت أَنَّ (المَشُورة)، بفتح الميم، وضمّ الشِّين، و(المَشْوَرَة) بفتح الميم والواو، وسكون الشِّين، لُغتان. وعن الفَرَّاء أَنَّ (المَشُورة)، أَصلُها (مَشْوَرَة)، ثمَّ نُقِلت إلى مَشُورَة (ينظر: الأزهريّ، 2001م، ج11/ص277). وذكر الجوهري أَنَّ "(المَشْوَرَةُ): (الشُّورَى)، وَكَذَلك (الْمَشُورَةُ) بِضَمِّ الشِّينِ" (الجوهريّ، 1987م، ج2/ص705). وَذكرَ أبو حفص نجم الدِّين النسفي (ت537ه) أَنَّ "(الْمَشُورَةُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَضَمِّ الشِّينِ، هِيَ اللُّغَةُ الصَّحِيحَةُ الْفَصِيحَةُ، وَ(الْمَشْوَرَةُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَتَسْكِينِ الشِّينِ، وَفَتْحِ الْوَاوِ، لُغَةٌ فِيهَا" (النسفيّ، 1311ه، ص40). وذكر الزَّمخشريّ (ت538ه) أَنَّه قُرِئ: مَثُوبَة، ومَثْوَبَة. كما قالوا: مَشُورَة، ومَشْوَرَة (ينظر: الزّمخشريّ، 1407ه، ج1/ص651). وذكر نشوان الحميري (ت573ه) أَنَّ "المَشْوَرَة: لُغةٌ في المَشُورة" (الحميريّ، 1999م، ج6/ص3579). وذكر الفيومي (ت770ه) أَنَّ (المَشُورة)، و(المَشْوَرة) لُغتان (ينظر: الفيوميّ، ج1/ص326).

أَمَّا مَنْ أَنْكَرها من اللغويين، فهو الحريريّ (ت516ه) فقد ذكر أَنَّهم "يَقُولُونَ: المَشْوَرَة مُباركة، فيبنونها على (مَفْعَلَة)، وَالصَّوَاب أَن يُقَال فِيهَا: (مَشُورَة) على وزن مَثُوبَة ومَعُونَة، كَمَا قَالَ بشار" (ابن برد، 2007م، ج4/ص172): (الحريريّ، 1998م، ص29).

إِذا بَلَغَ الرَّأْي المَشُورَة فَاسْتَعِنْ بِرَأْي لَبِيب أو نصاحة حَازِم

وأَشَارَ جمال الدِّين الجوزي (ت597ه) إلى أَنَّ (المَشْوَرَة) من كلام العامة، والصواب: المَشُورَة، على وزن (مَثُوبة) (ينظر: الجوزيّ، 2006م، ص177).

إِذن: (المَشْوَرَة)، بفتح الميم والواو، وسكون الشين، لُغةٌ في (المَشُورة)، وهي لُغةٌ صحيحة، ويُؤيدُ ذلك السَّماع، فقد أَجازَها أَغلبُ أَئِمة اللغة، إلّا أَنَّ استعمالها قليل.

5ـ المُصَان:

ذكرَ المُحبيّ أَنَّ "المُصَان: بمعنى المَحفوظ، من غلط العَامّة، والصَّواب: (مَصُون)" (المُحبيّ، 1994م، ج2/ص474).

ووجه الخطأ أَنَّ (مُصَان)، اسم مفعول من الفعل (أَصَانَ)، وهذا الفعل لَمْ يَرِد في المُعجمات، فالذي ورد فيها هو الفعل (صَانَ)، واسم المفعول منه (مَصُون). ولذلك فقد أَنْكَرَهُ أَغلبُ أَئمة اللغة، والصَّواب أَنْ تقول: شَيْءٌ مَصُون، ولا تَقُلْ: مُصَان (ينظر: ابن السكيت، 2002م، ص227)، و(ابن دريد، 1987م، ج2/ص900)، و(الأزهري، 2001م، ج12/ص170)، و(الجوهري، 1987م، ج6/ص2153). وَأَصْلُ (مَصُون)، هو (مَصْوُون)، على وزن (مَفْعُول)، فنُقِلَت حَرَكَة الْوَاو (الضَّمَّة) إلى حرف الصَّاد قبلها، وسُكِّنت الواو، فاجتمعت واوان ساكنتان، فَحُذِفَت إِحْدَاهمَا (ينظر: الحريريّ، 1998م، ص70).

وأَشَارَ الدكتور أحمد مُختار عمر إلى أَنَّ كلمة (مُصَان)، صحيحة، استنادًا إلى إِجازة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ما شاع استعماله من الأفعال الثلاثية المزيدة بالهمزة (أفعل)، التي بمعنى (فَعَل) الثلاثي المجرَّد، على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التأكيد. واستنادًا إلى ما عقدَه ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) مِنْ بابٍ بعنوان: (فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باتفاق المعنى). وما أَوردَهُ ابن منظور أنَّ فَعَل وأَفعل كثيرًا ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو: جَدَّ الأمر وأجدَّ، وصددته عن كذا وأصددته (ينظر: مختار عمر، 2008م، ج1/ص704).

فلو قُلْنا: صَانَ الرَّجلُ لِسَانَه عن الخَطأ، فهو أسلوب خبريّ، معناهُ: حَفظَ الرَّجلُ لِسَانَه عن الخطأ. أَمَّا إذا قُلْنا: أَصَانَ الرَّجلُ لِسَانَه عن الخَطَأ؟، فَيُحْتَمَل أَنْ يكونَ هذا أسلوبًا إنشائِيًّا (أسلوب استفهام)، ومعناه: هَلْ حَفظَ الرَّجلُ لِسَانَه عن الخَطَأ؟ لذلك، الصَّواب أَنْ نقول: (مَصُون)، لِأَنَّه اسم مفعول من الفعل (صَانَ)، بمعنى: حفظَ، فهذا الفعل هو الذي وردَ في المعجمات، ولا نقول: (مُصَان)؛ لأَنَّ (مُصَان) اسم مفعول من الفعل (أَصانَ)، وهذا الفعل لَمْ يَرِدْ في المعجمات.

المَبحث الثَّالث: اللَّحن بالأفعال:

1ـ اشْتَرَّ:

هذا الفعل، لَمْ يُفَسّره المُحِبي، وإِنَّما اكتفى بذكره فقط، وبَيَّنَ الخَطَأ منه والصَّواب، فقال: "اشْتَرَّ البَعِير: بالشِّين خطأ، وإِنَّما يُقَال (اجْتَرَّ)" (المُحبيّ، 1994م، ج1/ص190).

و(اجْتَرَّ) مِن الجِرَّة، وكُلُّ ذِي كَرْشٍ يَجْتَرّ (ينظر: الجوهريّ، 1987م، ج2/ص612)، والجِرَّة: "مَا تَجْتَرّه الْإِبِل فتُخْرِجه من أجوافها لتَمْضَغه ثمَّ

تَـردّه فِـي أكراشـها بعـد الجِـرَّة أَي: بعـد أَن تَجْتَـرّه" (أبـو عبيـد، 1964م، ج3/ص21).

نَجِدُ أَنَّ (اشْتَرَّ)، و(اجْتَرَّ)، لا يختلفانِ عن بَعضِهما إلا في الشِّين، في (اشْتَرَّ)، والجيم، في (اجْتَرَّ)، وهـذا التَّشـابه يُحيلُنـا إلـى إمكـان وقـوع الإبـدال بـين (الشِّين)، و(الجيم)، فهمـا مُتَّحـدان فـي المَخـرج، والحـروف إِذا توحـدت أو اتَّحـدت فـي المَخـرج، يَسـهل الإبـدال بينهـا (ينظـر: ابـن جنـيّ، 2000م، ج1/ص225). فالجِيم والشِّين عِندَ الخليل شَجريتان، لأَنَّ مَبْدأهما من شَـجر الفـم، أَيّ: مَفرجه (ينظر: الفراهيديّ، ج1/ص58)، وعندَ سيبويه مَخْرجهما من وسط اللسان بينه وبين وسنط الحنك الأَعلى (ينظر: سيبويه، 1988م، ج4/ص433)، وعندَ المُحدثين مَخرجهما من الغَار، يُنطَق بهما برفع مقدمة اللّسان تجاه الغَار (ينظر: عبد التواب، 1977م، ص50، 51). ويجمَع بينهما من الصفات الانفتاح (ينظر: سيبويه، 1988م، ج4/ص436)، و(ابن يعيش، 2001م، ج5/ص522، 524)، والإِصـمات (ينظـر: ابـن يعـيش، 2001م، ج5/ص522، 524).

إِذن: يُمكـن القـول: إِنَّ (الشِّـين) فـي (اشْـتَّرَ) بـدلٌ مـن (الجِـيم) فـي (اجْتَّـرَ)، لِكونِهما مُتَّحدين في المَخْرَج. ونظير ذلك قول الرَّاجز (الرَّجز بلا نسبة في ابـن جنـيّ، 2000م، ج1/ص217)، و(ابـن سـيده، 2000م، ج7/ص352)، و(ابن منظور، 1414ه، ج2/ص274):

إِذْ ذَاكَ إِذْ حبل الوصَال مُدْمَش.

أَيّ: "(مُدْمَج)، فالشِّين بدلٌ من الجيم" (ابن جنيّ، 2000م، ج1/ص217).

وأَوردَ أَبو الطَّيب اللّغوي أَلفاظًا كثيرة، حَصَلَ فيها إِبدال بين الجيم والشِّين، ومـن ذلـك قـولهم: جَمَـخَ بِأَنْفِـهِ، وشَـمَخَ: إِذا تَـاهَ وتكبَّـرَ. وأَرَّجَ علـى القـومِ، وأَرَّشَ: إِذا حَمَّلَ عليهم ووشَى بهم. والهَجْم والهَشْم: القدح. ويُقال: هَجَمَ

ما في الضَّرْع، وهَشَمَ ما فيه: إِذا استخرجَ ما فِيهِ (ينظر: أبو الطيب، 1961م، ج1/ص226، 228).

وذهب ابن الأثير (ت606ه) إلى أَنَّ (اشْتَرَّ)، و(اجْتَرَّ) حَصَل بينهما إِبدالٌ، لأَنَّ الجيم والشِّين مِنْ مَخْرَجٍ واحد، ولَمْ يُخَطِّئْ قولَهم: (اشْتَرَّ البعير). حيثُ قال: "وَفِي حَدِيثِ الْحَجَّاجِ ((لَهَا كِظَّةٌ تَشْتَرُّ)). يُقَالُ: اشْتَرَّ البعيرُ واجترَّ، وَهِيَ الجِرَّةُ لِمَا يُخْرِجُه البعيرُ مِنْ جَوْفِهِ إلى فَمِهِ ويمضَغُه ثُمَّ يَبْتَلِعه. وَالْجِيمُ وَالشِّينُ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ" (ابن الأثير، 1979م، ج2/ص459).

إِذن: قولهم: (اشتَرَّ البعير)، صحيحٌ، وليس خَطَأً كما أَشارَ إلى ذلك المُحِبّيّ، إِلّا أَنَّ استعماله قليل، والأَصل هو (اجترَّ)، لأَنَّه من (الجِرَّة) وهو مَا يُخْرِجُه البعيرُ مِنْ جَوْفِهِ إلى فَمِهِ ويمضَغُه ثُمَّ يَبْتَلِعه.

2ـ أَنْعَشَهُ:

ذكر المُحبي أَنَّ "أَنْعَشَه الله: عاميّة، والصواب: نَعَشَه" (المُحبيّ، 1994م، ج1/ ص219). هذا يعني أَنَّ المُحبّي يرى أَنَّ الفعل (أَنْعَشَ) خَطَأ، والصَّواب (نَعَشَ)، بلا همز.

وبالرجوع إلى كتب اللغة، وجدت أَنَّ الفعل (أَنْعَشَ) اختلف فيه اللغويون، فمنهم مَنْ أَثبته ولم ينسبه إلى كلام العامة، ومنهم مَنْ أنكره ونسبه إلى العامة، فالذينَ أَثبتوه، هم: الخليل، فقد ذكرَ أَنَّ قولنا: نَعَشَهُ الله فانتعش، بمعنى: سَدَّ الله فقره، وقولك: أَنْعَشْتُهُ فانتعش، أَي: جَبَرْتُهُ فانجبَرَ بعد فقرٍ (ينظر: الفراهيدي، ج1/ ص259). يُفهم من ذلك أَنَّ (نَعَشَه)، و(أَنْعَشَه) بمعنى: جَبَرَهُ وسَدَّ فقرَهُ. وابن قتيبة فقد ذكر (نَعَشَه)، و(أَنْعَشَه) في باب فعلت وأَفعلت باتفاق المعنى (ينظر: ابن قتيبة، 1397ه، ج2/ص298). وقاسم السَّرَقُسْطِيّ (ت302ه) إِذ ذكر أَنَّ كُلَّ شيءٍ رَفَعْتَهُ أو جَبَرْتَهُ، فقد نَعَشْتَهُ، وأَنَّ (نَعَشَ) فيه لُغتانِ: (نَعَشَ) و(أَنْعَشَ). و(أَنْعَشَ) ذَكرهُ أبو عبيد

(ينظر: قاسم السَّرَقُسطِيّ، 2001م، ج2/ص726). وابن عَبَّاد وابن سيده فقد ذكرا الفعلين (نَعَشَهُ)، و(أَنْعَشَهُ)، بمعنى: رَفَعَهُ (ينظر: ابن عبّاد، 1994م، ج1/ص290)، و(ابن سيده، 2000م، ج1/ص374)، ولذلك سُمِّي النَّعشُ نعشًا؛ لِأَنَّهُ يرفع (ينظر: ابن قتيبة، 1397ه، ج2/ص298). وأَشارَ أبو عثمان السَّرَقُسْطِيّ (ت400ه) وابن القطاع (ت515ه) إلى أَنَّ (أَنْعَشَه الله، ونَعَشَهُ)، بمعنى: جَبَرَهُ، و(أَنْعَشَهُ) لُغَيَّة، ونَعَشَ الرجلُ غيرَهُ، وأَنْعَشَهُ كذلك (ينظر: أبو عثمان السَّرَقُسْطِيّ، 1975م، ج3/ص118)، و(ابن القطاع، 1983م، ج3/ص213). وذكر العَوْتبي أَنَّ الفعل (نَعَشَ) يأتي بغير أَلِف (نَعَشَ)، ويأتي بأَلِف (أَنْعَشَ) (ينظر: العوتبيّ، 1999م، ج4/ ص391). ويرى ابن عياض (ت544ه) أنَّ (أَنْعَشَهُ) لُغةٌ ضعيفةٌ، أَنكرها يعقوب، وذكرها أبو عبيد (ت224ه) (ينظر: ابن عياض، ج2/ ص19). وذكر الفيوميّ الفعلين (نَعَشَ)، و(أَنْعَشَ) (ينظر: الفيوميّ، ج2/ص613). ويرى الفيروزآبادي أَنَّ (نَعَشَهُ)، مثل (أَنْعَشَهُ) (ينظر: الفيروزآباديّ، 2005م، ص609). وأورد مجمع اللغة العربية بالقاهرة الفعلين (نَعَشَ) و(أَنْعَشَ)، ومن ذلك قولهم: أَنْعَشَهُ مِنْ كَبوتِهِ، أيّ: أَنْهَضَهُ وَقَوَّى جَأْشَهُ، و(نَعَشَهُ) بمعنى: رَفَعَهُ، وقالَ لهُ: أَنْعَشَكَ الله (ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج2/ص934).

وأَمَّا اللغويون الذينَ أَنكروا الفعل (أَنْعَشَ)، وأَثبتوا الفعل (نَعَشَ)، فهم: ابن السِّكِّيت، وابن دريد، وابن دُرُسْتَوَيْه، والجوهري (ينظر: ابن السكيت، 2002م، ص165)، و(ابن دريد، 1987م، ج2/ص871)، و(ابن درستويه، 1998م، ص83)، و(الجوهريّ، 1987م، ج3/ص1021). واقتصر ثعلب على الفعل (نَعَشَ)، ولَمْ يذكر (أَنْعَشَ)، حيث قال: "ونَعَشْتُ الرَّجلَ، فأَنا أَنعشُهُ" (ثعلب، ص267).

ويبدو أَنَّ إضافة الهمزة في أول الفعل (نعش)، إذا أعطت دلالة جديدة للفعل، فـ(أَنْعَشَ)، لغة فصيحة، وليست عاميّة، أَمَّا إذا لم تُعطِ دلالة جديدة، فما الفائدة من إضافتها، فالفعل (نَعَشَ) متعدٍ إلى مفعول واحد، و(أَنْعَشَ) متعدٍ إلى مفعول واحد، فإضافة الهمزة له لَمْ تغير فيه شيئًا من جانب التعدية، كأَنْ تجعله متعديًا إلى مفعولين، وإذا لم تغير فيه شيئًا من دلالته المعجمية، فهي كلمة عاميّة، أو أَنَّها لُغة في الفعل (نعش)، ومن اللغويين مَنْ أَشَارَ إلى أَنَّها لُغة ضَعيفة، أو لُغَيَّة.

وعلمًا أَنَّ الجمع بين لُغتين واردٌ عن العرب بنصوص صريحة لا تحتمل التأويل، وقد أَكد هذا الجمع عدد من اللغويين أَمثال ابن جني والسيوطي، وقد ورد ذلك في الشعر الفصيح كثيرًا (ينظر: شلاش، 1976م، ص423).

إذن: الفعل (أَنعش)، و(نَعَشَ) كلاهما صحيح، إِلّا أَنَّ (نَعَشَ) أَفصح من (أَنعشَ).

3ـ بَقَّلَ:

ذكرَ المُحبيّ أَنَّ قولهم: "بَقَّلَ وَجْهُ الغُلَام: بالتَّشديد، لَحْنٌ. والصَّواب: بَقَلَ، بالتخفيف، إِذا نَبَتَ شَعْرُهُ، كذا في أَدب الكاتب" (المُحبيّ، 1994م، ج1/ص292)، و(ينظر: ابن قتيبة، ص380).

إِنَّ تَضْعِيف عَيْن الفعل، إِمَّا أَنْ يُعْطيه زيادة في المعنى، كَأَنْ يَنْقُلُه من اللّزوم إلى التَعْدية، نحو: (فَرِحَ زيدٌ)، و(فَرَّحْتُ زَيدًا) (ينظر: الأشموني، 1998م، ج1/ص448)، وهذا لا يَتوافق مع الفعل (بَقَّل)، لِأَنَّه بَقِي لازمًا، أو للتكثير والمُبالغة (ينظر: ابن الأثير، 1420ه، ج1/ص438)، و(الأندلسيّ، 1998م، ج4/ص2094)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾ (سورة يوسف: 23). فتَضْعِيف العين في (غَلَّقَت)، أُرِيدَ به الكثرة (ينظر: ابن خالويه، 1401ه، ص311)، و(الفارسيّ، 1993م، ج2/ص161). وإِمَّا أَنْ يكونَ لُغةً،

وهذا ما ذهب إليه عددٌ من أَئمة اللغة، فقد ذكروا الفعل (بَقَلَ) بالتخفيف، و(بَقَّلَ) بالتشديد، ومنهم: ابن دريد، وابن سيده، والزمخشري، وابن منظور، والفيروزآباديّ (ينظر: ابن دريد، 1987م، ج1/ص371)، و(ابن سيده، 2000م، ج6/ص435)، و(الزمخشريّ، 1998م، ج1/ص71)، و(ابن منظور، 1414ه، ج11/ص61)، و(الفيروزآباديّ، 2005م، ص967)، وأَشارَ ابن سيده وابن منظور إلى أَنَّ بعض أهل اللغة كَرِهَ التَّشْديد في الفعل (بَقَّلَ) (ينظر: ابن سيده، 2000م، ج6/ص435)، و(ابن منظور، 1414ه، ج11/ص61). وإِمَّا أَنْ يكون تَصحيفًا، وذهب إلى ذلك عددٌ من أئمة اللغة، منهم: ابن قتيبة، ونَقَلَ عنه المُحبيّ وتبعه في ذلك، وقد ذُكِرَ ذلك أَولًا، والجوهري، وجمال الدين الجوزي (ينظر: الجوهريّ، 1987م، ج4/ص1636)، و(الجوزي، 2006م، ص79).

وأوردَ ابن فارس نقلًا عن أَبي زياد أَنَّ (الْبَقْل) اسْمٌ لِكُلِّ مَا يَنْبُتُ أَوَّلًا. وَلذلك قِيلَ لِوَجْهِ الْغُلَامِ أول مَا يَنْبُتُ فيه الشعر، أو خَرَجَ شعره، أو خَرَجَت لِحيته: قَدْ بَقَلَ يَبْقُلُ بُقُولًا وَبَقْلًا (ينظر: ابن فارس، 1979م، ج1/ص275).

ويُمكن القول: إِنَّ الفعل (بَقَّل) بالتَّشديد، لُغة صحيحة، وقعت في كلام الثِّقات من اللغويين، أو ذكرها عددٌ من أَئِمة اللغة، ولَمْ يُشِيروا إلى لَحْنِها. ورُبَّما أُريدَ بِتَضعيف عين الفعل، الكثرة والمُبالغة، أَيّ: خَرَجت لِحيتهُ بِكَثافة، أو خَرَجَ شَعْرُه بِكَثرة.

4ـ (خَبَّيْت) و(اختَبَيت):

ذَكَرَ المُحبيّ أَنَّ قولهم: "خَبَّيْتُهُ وَاختَبَيتُ منهُ: عامّيَّتَانِ، والصَّواب: الهَمزُ" (المُحبيّ، 1994م، ج1/ص450).

وبالرّجوع إلى كتب اللغة وجدتُ أَنَّ العرب تُحَقّقُ الهمزة، فتقول: قَرَأْتُ الكتابَ، وخَبَّأْتُ الشَّيْءَ، وتُبدلها، فتقول: قَرَيْتُ الكتابَ، وخَبَّيْتُ الشَّيْءَ،

وتُلَيّنها، فتقول: قَراتُ الكتابَ، وخَباتُ الشَّيْءَ (ينظر: الأنباريّ، 1992م، ج2/ص116)، و(الخطابي، 1982م، ج2/ص151)، وإِنَّ تحقيق الهمز كان من الخصائص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقها كتميم وما جاورها، وأَمَّا تخفيف الهمزة فقد كانت سمة حضرية امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربها (ينظر: شاهين، ص30)، و(الياسي، 2025م، ص94)، وإِنَّ الإبدال في الهمزة جائزٌ عند الكوفيين وغيرِهم من البصريين كأبي زيد، أيّ: إبدال الهمزة ياءً أو واوًا على غير القياس، فقالوا في (خَبَّأْتُ): خَبَّيْتُ، وفي (رَفَأْتُ): رَفَوْتُ. وهذا عند سيبويه رديء كلّه وليس له أصل يطرد عليه (ينظر: السيرافيّ، 2008م، ج4/ص280). ومن ذلك أَنَّ أَبا زيدٍ لقي سيبويه فقال له: "سمعتُ العربَ تقول: قريت وتوضيت. فقال له سيبويه: كيف تقول في (أفعل) منه؟ قال: أقرأ...فقال له سيبويه: فقد تركت مذهبك، أيّ لو كان البدل قويًا للزم ووجب أن تقول: أقري؛ كـ(رميت أرمي)" (ابن جنيّ، ج3/ص155).

وذكر الأزهري أَنَّ العرب تركت الهمز في (أَخْبَيْتُ)، و(خَبَّيْتُ)، و(الخَابِية)، للتخفيف، وذلك لكثرتها في كلامهم، فاستثقلوا الهمز (ينظر: الأزهريّ، 2001م، ج7/ص246).

وذكر ابن جني (ت392ه) أَنَّ "الحكم على ما جاء من هذا [في ترك الهمز]: أن يحكم عليه بالتخفيف إلى أنْ يقوم الدليل فيه على الإبدال" (ابن جنيّ، ج3/ص155).

وذكر ابن فارس أَنَّ (الْخَاء)، وَ(الْبَاء) وَالحرف المعتل و(الْهَمْزَة)، في (خَبَأَ) يَدُلُّ عَلَى سَتْرِ الشَّيْءِ. وَمِنَ هذا الْبَابِ أيضًا (الْخِبَاء)؛ نحو: أَخْبَيْتُ إِخْبَاءً، وَخَبَّيْتُ، وَتَخَبَّيْتُ، كُلُّ ذَلِكَ إِذَا اتَّخَذْتَ خِبَاءً (ينظر: ابن فارس، 1979م،

ج2/ص244). والخِباءُ من الأَبنية، أو من بيوت الأعراب، وجمعه: أخبية (ينظر: الفراهيديّ، ج4/ص315).

بناءً على ما تقدم يُمكن القول: إنَّ (خَبَّيْتُ)، و(اختَبيْتُ)، فصيحتان، والدليل على ذلك ما ذكره الأزهري أَنَّ العرب تركت الهمز في (أَخْبَيْتُ)، و(خَبَّيْتُ)، و(الخَابِية)، للتخفيف، وذلك لكثرتها في كلامهم، فاستثقلوا الهمز. وترك الهمز في هذه الألفاظ للتخفيف، أقوى من الإبدال.

الخَاتِمة:

أَهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، هي:

1. إِنَّ كثيرًا من الألفاظ التي حكم عليها بعض اللغويين باللَّحن أو العامّيّة، هي في الحقيقة لغات فصيحة وردت عن العرب الثّقات، وليست خَطَأً عامّيًّا مُبتذلًا، بل هي وجه من وجوه التطور اللّغوي أو اللّهجي.

2. اعتمد البحث على التقارب الصَّوتي بين الألفاظ والتَّوسع الدلالي لِدحض الأَحكام المُتشددة التي وَصَمَت بعض الألفاظ باللّحن والعامّيّة.

3. كلّ ما هو مُخالف لِسُنن العربية يُعَدُّ لَحْنًا.

4. من أسباب الوقوع في اللَّحْن: ضعف المَلَكة اللغوية، وغلبة اللهجات العاميّة على الفصحى، واختلاط العرب بالأعاجم، وعدم ممارسة القراءة، وقلة الاهتمام بتعلم قواعد اللغة.

5. وَضَعَ البحثُ حَدًّا فاصلًا بين مَفهومي الخَطَأ واللّحن؛ فالخَطَأ مفهومٌ عام يقع في القول والفعل، تقول: (أَخْطَأَ الرّجلُ في قولِهِ وفِعلِهِ)، بينما اللَّحْن مفهومٌ خاص لا يقع إلا في القول، فتقول: (لَحَنَ في كلامه)، ولا تقول: (لَحَنَ في فعله).

6. حَكَمَ المُجِبّيّ على عدد من الألفاظ بالخَطَأ، وبالرّجوع إلى كتب اللغة تَبَيَّنَ للباحث أَنَّها صحيحة، منها: (اشتَرَّ)، و(البَقَّال)، و(بَقَّلَ) بتشديد القاف، و(حَفَرٌ) بفتح الفاء، وغيرها.

المَصَادِر والمَرَاجِع:

القرآن الكريم.

- ابن الأثير (ت606ه)، مجد الدين أبو السعادات. البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1420ه.

- ابن الأثير (ت606ه)، مجد الدين أبو السعادات. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399ه - 1979م.

- ابن برد (ت168ه)، بشّار بن برد. ديوان بشّار بن برد، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.

- ابن جني (ت392ه)، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق: محمد عليّ النَّجَّار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

- ابن جني (ت392ه)، أبو الفتح عثمان. سِرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421ه - 2000م.

- ابن خالويه (ت370ه)، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. الحُجَّة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط 4، 1401ه.

- ابن دُرُسْتَويه (ت347ه)، أبو محمد عبدالله بن جعفر. تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1419ه - 1998م.

- ابن دريد (ت321ه)، أبو بكر محمد بن الحسن. جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1987م.
- ابن السِّكيت (ت244ه)، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مُرعب، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1423ه - 2002م.
- ابن السِّكيت (ت244ه)، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. الكنز اللغوي في اللسن العربي، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ابن سيده (458ه)، أبو الحسن علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421ه - 2000م.
- ابن سيده (458ه)، أبو الحسن علي بن إسماعيل. المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1417ه - 1996م.
- ابن عَبّاد (ت385ه)، الصاحب إسماعيل. المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1414ه - 1994م.
- ابن عياض (ت544ه)، عياض بن موسى. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- ابن فارس (ت395ه)، أحمد. مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1406ه - 1986م.
- ابن فارس (ت395ه)، أحمد. مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399ه - 1979م.
- ابن قُتيبة (ت276ه)، أبو محمد عبدالله بن مُسلم. أدب الكاتِب، تحقيق: مُحمد الدّالي، مؤسسة الرِّسالة.

ابن قُتيبة (ت276ه)، أبو محمد عبدالله بن مُسلم. غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1397ه.
- ابن القطاع (ت515ه)، علي بن جعفر. كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط 1، 1403ه - 1983م.
- ابن منظور (ت711ه)، محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414ه.
- ابن يعيش (ت643ه)، يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422ه - 2001م.
- أبو الطيب اللغوي (ت351ه)، عبد الواحد بن عليّ. كتاب الإبدال، تحقيق: عزّ الدين التنوخيّ، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، 1380ه - 1961م.
- أبو عبيد (ت244ه)، القاسم بن سلّام. غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط 1، 1384ه - 1964م.
- أبو عمر الزاهد (ت345ه)، محمد بن عبد الواحد. العشرات في غريب اللغة، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنية، عمان.
- الأزهري (ت370ه)، أبو منصور محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 2001م.
- الأشمونيّ (ت900ه)، أبو الحسن نور الدين. شرح الأشمونيّ على ألَفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419ه - 1998م.
- الأنباري (ت328ه)، أبو بكر محمد بن القاسم. الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1412ه - 1992م.

- الأنباري (ت328ه)، أبو بكر محمد بن القاسم. كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407ه - 1987م.
- الأندلسيّ (ت745ه)، أبو حَيّان محمد بن يوسف بن عليّ. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418ه - 1998م.
- البطليوسيّ (ت521ه)، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد الحميد، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.
- البطليوسيّ (ت521ه)، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد. الفرق بين الحروف الخمسة، تحقيق: علي زوين، مطبعة العاني، بغداد.
- ثعلب (ت291ه)، أبو العباس أحمد بن يحيى. الفصيح، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف. الجوزي (ت597ه)، جمال الدين عبد الرحمن بن علي. تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط 2، 2006م.
- الجوهري (ت393ه)، أبو نصر إسماعيل بن حماد. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد العزيز العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1407ه - 1987م.
- الحريري (ت516ه)، أبو محمد القاسم بن علي. دُرّة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1418ه - 1998م.
- الحميري (ت573ه)، نشوان بن سعيد. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن عليّ الإريانيّ، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 1420ه - 1999م.

- الخطابي (ت388ه)، أبو سليمان حمد بن محمد. غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، 1402ه - 1982م.
- الزَّبيديّ (ت1205ه)، محمد مُرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
- الزَّجّاج (ت311ه)، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري. معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408ه - 1988م.
- الزمخشري (ت538ه)، أبو القاسم محمود. أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419ه - 1998م.
- الزمخشري (ت538ه)، أبو القاسم محمود. الكَشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط 3، 1407ه.
- السَّرَقُسْطِيّ (ت بعد400ه)، أبو عثمان سعيد بن محمد. كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهديّ علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1395ه - 1975م.
- السَّرَقُسْطِيّ (ت302ه)، قاسم بن ثابت. الدلائل في غريب الحديث، تحقيق: محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1422ه - 2001م.
- سيبويه (ت180ه)، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408ه - 1988م.
- السّيرافيّ (368ه)، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 2008م.

- شاهين، عبد الصبور. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي القاهرة.
- شلاش، هاشم طه. الجمع بين لغتين في كلام العرب، مجلة الآداب جامعة بغداد، العدد 20، سنة 1976م.
- ظاظا (ت1419ه)، حسن محمد توفيق. كلام العرب من قضايا اللغة العربية، 1971م.
- عبد التواب (ت1422ه)، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1417ه - 1977م.
- عبد العال، عبد المنعم سيد. معجم الألفاظ العامّيّة ذات الحقيقة والاصول العربيّة، مكتبة الخانجي، مصر، ط 2.
- العسكري (ت نحو395ه)، أبو هلال الحسن بن عبد الله. الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
- العَوْتبيّ (ت511ه)، سَلَمة بن مُسلم. الإبانة في اللغة، تحقيق: عبد الكريم خليفة، ونصرت عبد الرحمن، وصلاح جرار، ومحمد حسن عواد، وجاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط 1، 1420هـ - 1999م.
- الفارابيّ (ت350ه)، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم. ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مُختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1424ه - 2003م.
- الفارسي (ت377ه)، أبو عليّ الحسن بن أحمد. الحُجّة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت، ط 2، 1413ه - 1993م.

- الفراهيدي (ت170ه)، الخليل بن أحمد. كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفيروزآباديّ (ت817ه)، مجد الدين يعقوب. القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 8، 1426ه - 2005م.
- الفيوميّ (ت770ه)، أحمد بن محمد بن عليّ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
- كراع النمل (ت بعد309ه)، أبو الحسن الهنائي. المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1988م.
- الكفوي (ت1094ه)، أبو البقاء أيوب بن موسى. الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون. المعجم الوسيط. دار الدعوة.
- المُحِبّيّ (ت1111ه)، محمد الأمين بن فضل الله. قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، تحقيق: عثمان محمود الصينيّ، مكتبة التوبة، الرياض، ط 1، 1415ه - 1994م.
- مختار عمر (ت1424ه)، أحمد مختار عمر. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1429ه - 2008م.
- النسفيّ (ت537ه)، عمر بن محمد. طلبة الطلبة، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، بغداد، 1311ه.
- الياسي، عائشة أمين. ظاهرة الإبدال في صوت الهمزة في لهجة إمارة الشارقة، مجلة الآداب جامعة بغداد، العدد 154، سنة 2025م.